



مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL



تقييم أداء الصناعة التحويلية في اليمن اخفاقات الواقع وحلول المستقبل

د. عبد الواحد العفوري

أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة تعز

2014

ISSN: [2226-5759](#)

ISSN Online: [2959-3050](#)

DOI: [10.58963/qausrj.v1i12.148](#)

Website: [gau.edu.ye](#)

الصناعة التحويلية في اليمن إخفاقات الواقع وحلول المستقبل

د. عبد الواحد العفوري
أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة تعز

مقدمة :

يعتبر قطاع الصناعة التحويلية أحد أهم القطاعات القاطرة للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لما يولده هذا القطاع من قيمة مضافة مرتفعة ولما يوفره من فرص عمل ولما يخلقه من علاقات تشابك أمامية وخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يحفز حركة الاستثمارات المنتجة ويوفر لها عوامل التوسع والاستمرارية، كما يمكن القول أن مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الإنسانية لا يزال يقاس بالمستوى الذي تمتلكه هذه المجتمعات من إمكانيات صناعية وما يرتبط بها من معارف تقنية ومقدرة على التطوير والتحسين والارتقاء بمستويات المهارة الإنتاجية والجودة إضافة إلى ما يكون القطاع الصناعي قد حققه من تراكم من حيث حجم الإنتاج ومعدلات نموه وحصته من الناتج المحلي الإجمالي.

تظهر قيم المؤشرات الرئيسية لتطور قطاع الصناعة التحويلية في اليمن خلال السنوات العشر السابقة على قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990، أي للفترة 1980 - 1990، سجل نجاح مقبول بالنسبة لقطاع ناشئ في بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية على وجه الخصوص وينتمي إلى مجموعة البلدان الفقيرة الأقل نمواً، ويلاحظ أن هذا النجاح امتد أيضاً للخمس السنوات الأولى اللاحقة على قيام الجمهورية اليمنية 1991 - 1995، وإن بصورة أقل عن الفترة السابقة.

حيث تشير البيانات المجمعة للدولتين الشطريتين السابقتين (الجمهورية العربية اليمنية (شمال)) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب)) أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية بالأسعار الجارية ارتفعت من نحو 1866 مليون ريال في عام 1980 إلى حوالي 6586 مليون ريال في عام 1990 وبنسبة زيادة صافية بلغت نحو 252.8 في المئة وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو 28 في المئة خلال الفترة الزمنية 1980 - 1990، وحافظ القطاع على مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي البالغة حوالي 10 في المئة في المتوسط خلال السنوات العشر المذكورة⁽¹⁾.

كما تشير البيانات الخاصة بتطور الصناعة التحويلية في اليمن خلال الفترة 1991 - 1995 إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لسنة 1990 ارتفعت من حوالي 10157 مليون ريال في عام 1991 إلى نحو 13866 مليون ريال في عام 1995 وبنسبة زيادة صافية بلغت نحو 36.5 في المئة، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو 9 في المئة، بينما ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة من حوالي 7.9 في المئة في عام 1991 إلى حوالي 8.2 في المئة في عام 1995⁽²⁾.

وفي ما يتعلق بتطور عدد المنشآت الكبيرة للصناعة التحويلية أي تلك التي توظف عشرة عمال فأكثر وفقاً لما هو معمول به لتصنيف أحجام المنشآت في اليمن (لا تشمل هذه الإحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة) فقد ارتفعت من 144 منشأة في عام 1980 إلى نحو 203 منشأة في عام 1992 وبنسبة زيادة صافية بلغت نحو 41 في المئة، وبمعدل نمو سنوي متوسط حوالي 3.4 في المئة، كما ارتفع عدد العاملين في هذه المنشآت من حوالي 14440 عامل في عام 1980 إلى حوالي 28347 في عام 1992 بنسبة زيادة صافية بلغت نحو 96 في المئة وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو 8 في المئة خلال الفترة الزمنية 1980 - 1992⁽³⁾.

مشكلة الدراسة وأهدافها :

في الوقت الذي كان يتوقع فيه استمرار تطور قطاع الصناعة التحويلية بنفس الوتيرة السابقة بل وبوتائر أعلى منها بكثير خصوصاً وقد تحققت مع قيام الجمهورية اليمنية العديد من العوامل التي تحفز عملية التنمية الصناعية كاتساع السوق الوطنية وتوحيد قاعدة الموارد البشرية والمادية المتنوعة والطاقات الاستثمارية والتمويلية مما يشكل بيئة ملائمة لتحسين أداء مختلف فروع الصناعة التحويلية فإن أوضاع الصناعة التحويلية من الناحية الفعلية بدأت تسير على العكس من هذه التوقعات فاتجهت معدلات نموها نحو المزيد من التباطؤ والتذبذب وأظهرت الأهمية النسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي حالة من التراجع المستمر، وبصورة عامة فقد أخفقت الصناعة التحويلية في تحقيق أي من التوقعات المستهدفة التي قدرتها خلال ثلاث خطط خمسية متتالية، هي الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996 - 2000 والخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001 - 2005 وأخيراً خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 - 2010.

فماهي حقيقة أوضاع قطاع الصناعة التحويلية في اليمن؟ وما هي الاتجاهات العامة والخصائص البارزة التي طبعت تطور هذا القطاع للفترة 1996 - 2010؟ وما هي أبرز المحددات التي حكمت دوره في التشغيل؟ وأخيراً ما هي أبرز العوائق والتحديات التي حالت ولا تزال دون أن يحقق هذا القطاع الحيوي البالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الإستهدافات المتوقعة منه؟

أن ممالا شك فيه أنه من دون البحث عن الإجابات العلمية المسنودة بالحقائق والمؤشرات الملموسة على هذه الأسئلة سيكون من غير الممكن الاهتداء إلى وضع تصور بالحلول الملائمة القابلة للتنفيذ والتحقق للمشكلات والتحديات التي تواجهها الصناعة التحويلية بهدف إطلاق الطاقات الكامنة لهذا القطاع وتعظيم فعاليته وكفاءة أداءه كأحد أبرز القطاعات الواعدة القاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

أهمية الدراسة :

يأتي إنجاز هذه الدراسة متزامناً مع المرحلة الانتقالية التي تمر بها اليمن وانعقاد أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي من المفترض أن يتوصل المتحاورون فيه إلى حلول للمشكلات الكبرى التي تواجه اليمن واليمنيين ويضمنها البحث عن سبل إخراج اليمن من دائرة التخلف والفقر المفرغة التي لا يزال المجتمع اليمني يزرخ في إسارها رغم مضي قرابة خمسة عقود على انطلاق الجهود الحثيثة لبناء الاقتصاد اليمني الحديث وتحقيق النهضة التنموية الشاملة ، ومن منطلق إيمان الباحث بالأهمية الاستثنائية للصناعة التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يأمل أن تساهم هذه الدراسة في توفير الأرضية الرحيبة والمتماسكة لبلورة الأركان والعناصر والمكونات الجوهرية لبناء المخطط الإستراتيجي الوطني للتنمية الشاملة المستقبلية لليمن.

منهجية الدراسة :

اعتمد الباحث في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ولتيسير تنفيذ العملية البحثية قام بتقسيم الدراسة على النحو التالي :

أولاً: عرض وتحليل مؤشرات أداء قطاع الصناعة التحويلية في اليمن للفترة 1996 - 2010

ثانياً: خصائص قطاع الصناعة التحويلية في اليمن

ثالثاً: أبرز التحديات التي تواجه تطور الصناعة التحويلية في اليمن

رابعاً: مقترح بتصور مستقبلي للنهوض الشامل بالصناعة التحويلية في اليمن

خامساً: الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: عرض وتحليل مؤشرات أداء قطاع الصناعة التحويلية في اليمن للفترة 1996 - 2010

يشمل هذا التحليل لمؤشرات أداء الصناعة التحويلية تطور القيمة المضافة والأهمية النسبية لها في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مؤشرات تطور أعداد المنشآت الصناعية وأعداد العاملين فيها خلال الفترة الزمنية للأعوام 1996 - 2010، التي شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية متتالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ان سنوات هذه الفترة تشكل عهداً «منسجماً» ذوملامح محددة للسياسات الاقتصادية- الاجتماعية، حيث تأتي في إطار تبني الحكومة اليمنية لسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي وفقاً لمنهجية صندوق النقد والبنك الدوليين وشروعها- أي الحكومة- في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري لإنفاذ تلك السياسات بدء من شهر مارس 1995م.

1.1. تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

1.1.1 فترة الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996 - 2000:

جاء أداء قطاع الصناعة التحويلية خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى 1996 - 2000 ضعيفاً على عكس سقف التوقعات المرتفعة «لصانع» السياسة الاقتصادية، حيث كان يُعتقد أن هذه الخطة التي جاءت مواكبة لتبني الحكومة اليمنية ومباشرتها تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري ي أوائل شهر مارس العام 1995م، الذي تم إعداده في ضوء التوجهات الجديدة بعنوانها البارزة كتحرير الأسعار وفتح الأسواق وإلغاء دعم السلع الأساسية إلى آخر مفردات سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي المعروفة، ستحقق نجاحات كبيرة وضمن هذا السياق توقعت الخطة نمواً لقطاع الصناعة التحويلية شاملة صناعة تكرير النفط يصل إلى 8 في المئة سنوياً في المتوسط⁽⁴⁾ وبالتوازي مع معدل النمو المتوقع المشار إليه كان المتوقع أيضاً بزيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الأخير للخطة 2000م إلى نحو 14.3⁽⁵⁾.

غير أن ما تحقق فعلياً من نمو متوسط خلال سنوات الخطة لم يتجاوز 3.1 في المئة بالنسبة للصناعات التحويلية من غير صناعة تكرير النفط حيث انكسرت هذه الأخيرة بحوالي 1.4 في المئة⁽⁶⁾. وفيما يتعلق بمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1995 فقد انخفضت من دون صناعة تكرير النفط من نحو 12.6 في المئة في عام 1995 التي تمثل (سنة أساس للخطة الأولى 1996 - 2000) إلى حوالي 11.2 في المئة في العام 2000م (العام الأخير للخطة) وبنحو 1.4 نقطة مئوية، كما تراجع الأهمية النسبية لصناعة تكرير النفط من 1.7 في المئة إلى 1.2 في المئة وبنحو 0.4 نقطة مئوية لنفس الأعوام⁽⁷⁾. وبهذا تكون مساهمة

إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة أساس الخطة 1995م قد تراجعت من نحو 14.3 في المئة العام 1995م إلى حوالي 12.4 في المئة العام 2000م وبنسبة انخفاض تقدر بنحو 1.9 نقطة مئوية. انظر جدول رقم (1) أدناه .

جدول رقم (1)

تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996-2000

(بملايين الريالات)

الأهمية النسبية %		متوسط النمو %		2000	سنة الأساس 1995	
2000	1995	مستهدف	محقق			
11.2	12.6	8	3.6	74.771	64.287	الصناعات التحويلية من دون صناعة تكرير النفط.
1.2	1.7	8	1.4-	8.050	8.645	صناعة تكرير النفط
2.41	14.3	8	2.6	82821	72.932	إجمالي قطاع الصناعات التحويلية

المصادر: - وزارة التخطيط والتعاون الدولي- كتاب الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. - الجهاز المركزي للإحصاء- كتاب الإحصاء السنوي (أعداد متفرقة).

1.1.2. فترة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001 - 2005:

استهدفت الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001 - 2005، تحقيق معدل نمو للصناعة التحويلية من غير صناعة تكرير النفط بنحو 10 في المئة سنوياً في المتوسط بينما توقعت أن تنمو صناعة تكرير النفط بنحو 7.5 في المئة سنوياً في المتوسط خلال سنوات الخطة⁽⁸⁾.

وقد بلغت معدلات النمو المحققة 3.4 في المئة و 7.2 في المئة سنوياً في المتوسط لكل من المكونين المذكورين وبفجوة بين المستهدف والمحقق بلغت حوالي 66 في المئة و 4 في المئة لكل منهما على التوالي. وكان إجمالي نشاط الصناعة التحويلية قد حقق نمواً بلغ 3.6 في المئة في المتوسط خلال سنوات الخطة.

وفيما يتعلق بمساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2000 فقد انخفضت من نحو 4.73 في المئة في عام 2001م (العام الأول للخطة) إلى نحو 4.52 في المئة في عام 2005م (العام الأخير للخطة)، بينما حققت الأهمية النسبية لصناعة تكرير النفط ارتفاعاً طفيفاً بلغ حوالي أربع نقاط أساس (0.04) في المئة، حيث ارتفعت من 0.30 في المئة إلى 0.34 في المئة في العامين المذكورين، وبهذه القيم للمكونات المشار إليها فإن الأهمية

النسبية لإجمالي نشاط الصناعة التحويلية تكون قد انخفضت من نحو 5.03 في المئة في عام 2001 (العام الأول للخطة) إلى نحو 4.86 في المئة في عام 2005 (العام الأخير للخطة) ، انظر جدول رقم (2) أدناه .

جدول رقم (2)

تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ومساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية للتنمية للاقتصادية والاجتماعية 2001 - 2005م

(بملايين الريالات)

الأهمية النسبية %	متوسط النمو %		2005	2001		
	2005	2001				مستهدف
4.52	4.72	103	3.6	102.859	87.891	الصناعات التحويلية بدون صناعة تكرير النفط.
3.34	0.30	7.5	7.2	7.668	5.644	صناعة تكرير النفط
4.86	5.03	10	3.6	110.527	93.535	إجمالي قطاع الصناعات التحويلية

المصادر: - كتاب الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (2006-2010)

- كتاب الإحصاء السنوي للعامين 2007 و 2011.

3.1.1 فترة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر 2006 - 2010 ،

جاء على رأس أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر⁽⁹⁾ 2006 - 2010 في قطاع الصناعة التحويلية تحقيق متوسط نمو للقيمة المضافة من الصناعة التحويلية بـ 8.4 في المئة في المتوسط خلال سنوات الخطة ورفع مساهمة القطاع إلى 7.2 في المئة في تركيب الناتج المحلي الإجمالي في العام الأخير للخطة 2010.⁽¹⁰⁾

وقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية من غير صناعة تكرير النفط بالأسعار الثابتة لعام 2000 من 110.064 مليون ريال في عام 2006م إلى نحو 137.193 مليون ريال في عام 2010 بنسبة زيادة صافية بلغت حوالي 25 في المئة، بينما بلغ معدل النمو الفعلي الذي تحقق خلال سنوات الخطة لغ نحو 4.9 في المئة في المتوسط، كما زادت القيمة المضافة لصناعة تكرير النفط بالأسعار الثابتة لعام 2000 من حوالي 7.097 مليون ريال العام 2006 إلى نحو 8.693 مليون ريال العام 2010 وبنسبة زيادة صافية بلغت 22.5 في المئة، وبلغ معدل نموها السنوي نحو 4.5 في المئة في المتوسط خلال سنوات الخطة. وبهذا تكون إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لسنة 2000 قد ارتفعت من نحو 117.161 مليون ريال في عام 2006 إلى نحو 145.886

مليون ريال في عام 2010م وبمعدل نمو متوسط بلغ نحو 4.9 في المئة بفضوة عن معدل النمو المستهدف بلغت نسبتها حوالي 3.5 في المئة.

أما بالنسبة لمساهمة الصناعة التحويلية من دون تكرير النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد حققت تحسناً طفيفاً خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة إذ ارتفعت أهميتها النسبية من 4.62 في المئة في 2006م (العام الأول للخطة) إلى نحو 4.81 في المئة في 2010م (العام الأخير للخطة) بزيادة قدرها 0.19 في المئة، بينما ظلت الأهمية النسبية لصناعة تكرير النفط في تكوين الناتج المحلي على حالها في السنة الأولى والأخيرة للخطة بحوالي 0.30 في المئة، وبهذا فقد ارتفعت الأهمية النسبية لإجمالي نشاط الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من نحو 4.92 في المئة في عام 2006م العام الأول للخطة الخمسية الثالثة إلى نحو 5.11 في المئة في عام 2010م العام الأخير للخطة، انظر جدول رقم (3) أدناه .

جدول رقم (3)

تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ومساهمة في تركيب الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر 2006 - 2010.

(بملايين الريالات)

الأهمية النسبية %	متوسط النمو %		2010	2006		
	مستهدف	محقق				
2010	2006					
4.81	4.62	8.4	4.9	137.193	110.064	الصناعات التحويلية بدون تكرير النفط
0.30	0.30	8.4	4.5	8.693	7.097	صناعة تكرير النفط
5.11	4.92	8.4	4.9	145.886	117.161	إجمالي قطاع الصناعات التحويلية

المصادر: - كتاب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 - 2010.

مما تقدم يمكننا أن نلمس التدني الملحوظ لمتوسطات معدل النمو خلال فترات الخطط الأولى والثانية والثالثة للأعوام 1996 - 2000، 2001 - 2005 و 2006 - 2010م حيث لم تتجاوز 2.6، 3.6 و 4.9 في المائة على التوالي مقارنة بمتوسط معدلات النمو المستهدفة البالغة 8، 10 و 8.4 في المائة للخطط الثلاث، وإضافة إلى هذا التدني في معدلات نمو الصناعة التحويلية فإن هذه المعدلات نفسها اتسمت أيضاً بالتذبذب الملفت خلال سنوات الفترة محل الدراسة.

وقد انعكس تواضع معدلات نمو هذا القطاع بصورة ملحوظة في التراجع المتلاحق لأهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطط الثلاث الواقعة بين العام 1995 و العام 2011، فقد تراجعت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي

12.4 في المئة في عام 2000م وهو العام الأخير للخطة الخمسية الأولى إلى حوالي 4.9 في المئة فقط في عام 2005م العام الأخير للخطة الخمسية الثانية، وهو تراجع كبير يؤشر إلى حدوث تغييراً ملموساً لغير صالح الصناعة التحويلية، بمعنى أن هناك تحولاً في تخصيص الموارد من هذا القطاع إلى قطاعات أخرى ويبدو أن أكثر القطاعات التي استفادت من هذا التحويل للموارد هو قطاع التجارة الذي ارتفعت أهميته النسبية في تكوين الناتج الإجمالي من 15 في المئة في عام 2000م إلى حوالي 19 في المئة في عام 2005م، وكما يلاحظ أعلاه فلم يطرأ أي تغيير إيجابي على مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي خلال سنوات الخطة الثالثة 2006 - 2010، الأمر الذي جاء متفقاً مع طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية التي أخذت بها الحكومة مع انخراطها في تنفيذ سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي منذ مارس 1995م.⁽¹¹⁾ ولغرض إبراز تدهور وضعف معدلات مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في اليمن، جرت مقارنتها مع المعدلات السائدة سواءً على مستوى الدول الصناعية أو النامية أو العربية وذلك كما يظهر في الجدول رقم 4 أدناه.

جدول رقم (4)

نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات الدول واليمن

(نسب مئوية)							
السنة	الدول الصناعية						اليمن
	أمريكا الشمالية	الاتحاد الأوروبي	شرق آسيا	مجموعة الدول الصناعية	الدول النامية	الدول العربية	
2007	12.5	15.3	21.8	15.0	19.0	8.8	4.92
2008	12.4	14.8	20.7	14.6	19.9	8.3	5.0
2009	12.4	13.1	18.6	13.6	20.9	9.5	5.17

المصادر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.⁽¹²⁾

- الجهاز المركزي للإحصاء - كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2007، 2009 و2010.

2.1. تطور أعداد المنشآت الصناعية وأعداد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية: ارتفع عدد المنشآت الصناعية من مختلف الأحجام من حوالي 33284 منشأة في عام 1996 إلى حوالي 41294 منشأة في عام 2009⁽¹³⁾ وبلغ معدل نمو عدد المنشآت الصناعية خلال الفترة الزمنية 1996 - 2009 حوالي 1.8 في المئة سنوياً في المتوسط وقد ارتفع عدد العاملين في هذه المنشآت من 108511 عامل في عام 1996 إلى حوالي 142163 عامل هم إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية في عام 2009م وفقاً للتقرير النهائي للمسح الصناعي لعام 2009، (انظر جدول رقم 5).

وبهذا فإن معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة الزمنية 1996 -

2009 بلغ نحو 2.4 في المئة سنوياً في المتوسط. ويبين هذا المعدل المتوسط أن قطاع الصناعة التحويلية كان عاجزاً خلال فترات الرخطط الثلاث عن تحقيق الأهداف المتوقعة منه فيما يتعلق بالتشغيل. حيث يقل المعدل المشار إليه عن معدل نمو قوة العمل خلال الفترات الزمنية للرخطط الثلاث بالرغم من أنه اتجه عملياً نحو الانخفاض لأسباب تتعلق بصورة جوهرية بانخفاض معدل النمو السنوي للسكان من نحو 3.7 في المئة بحسب المؤشرات السكانية لنتائج تعداد 1994م إلى نحو 3.02 في المئة وفقاً للمؤشرات السكانية لنتائج تعداد 2004م، وقد انخفض هذا المعدل إلى ما هو أكثر من هذا الرقم خلال سنوات النصف الثاني من العشرية الأخيرة، حيث كانت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 - 2010 قد افترضت لنجاح سيناريو النمو المستهدف للنتائج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة المقدر بنحو 7.1 في المئة في المتوسط خفض معدل النمو السنوي للسكان إلى 2.72 في المئة في عام 2010، ولأن الخطة لم تحقق النمو المستهدف للنتائج الإجمالي المشار إليه فإن التثبيت من التغيير الفعلي في معدل النمو السنوي للسكان خلال هذه الفترة لن يكون متاحاً قبل إجراء التعداد السكاني القادم خلال العام 2014. ووفقاً للمعطيات السابقة فإن متوسط نمو قوة العمل قد انخفض من حوالي 4.2 في المئة خلال سنوات الخطة الأولى 1996 - 2000 إلى حوالي 3.9 في المئة خلال سنوات الخطة الثانية 2001 - 2005 وإلى حوالي 3 في المئة خلال سنوات الخطة الثالثة 2006 - 2010، ووفقاً لهذه المعدلات لنمو قوة العمل فإننا نكون إزاء فشل حقيقي لقطاع الصناعة التحويلية في ما يتصل بدوره في التشغيل حيث لم تتجاوز مساهمته 2.4 في المئة سنوياً في المتوسط خلال الفترة الزمنية 1996 - 2010، وهذه المساهمة كما نرى لم ترتقي حتى إلى حدود مواكبة متوسط معدل نمو قوة العمل الإجمالية، وذلك بخلاف ما كان متوقع من منطلق ما يتمتع به هذا القطاع من ديناميكية وقدرة على التوسع المستمر واجتذاب الاستثمارات الجديدة لزيادة الإنتاج الأمر الذي يجعله أكثر قدرة من أي قطاع آخر على توليد المزيد من فرص العمل وبالتالي تحسين وزيادة الدخل والتخفيف من الفقر كهدف أسمى للتنمية الشاملة في اليمن في الظروف الراهنة⁽¹⁴⁾.

جدول (5)

تطور أعداد المنشآت وأعداد العمال في قطاع الصناعات التحويلية - سنوات مختارة -

2009	2005	2000	1996	
41294	38797	33972	33284	أعداد المنشآت الصناعية التحويلية
142163	136506	121427	108511	أعداد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية

المصادر:- الجهاز المركزي للإحصاء- النتائج النهائية للمسح الصناعي 2009

- كتاب الإحصاء السنوي، سنوات متفرقة.

ثانياً: خصائص قطاع الصناعة التحويلية في اليمن

1.2. تواضع حجم الإنتاج والناج الإجمالي:

بلغت قيمة الإنتاج الكلي والناج الصافي للصناعة التحويلية (بالأسعار الثابتة لسنة 2000) بالدولار الأمريكي للأعوام 2000 و2005 و2010 نحو 2974 & 561 و2902 & 575 و2787 & 1907 مليون دولار على التوالي، وهو ما يؤشر إلى محدودية وضآلة حجم نشاط الصناعة التحويلية في اليمن الذي تمثل أهميته النسبية حوالي 98 في المئة من إجمالي النشاط الصناعي اليمني باستبعاد صناعة استخراج النفط والغاز الطبيعي وحوالي 62 في المئة من النشاط الصناعي بمجمله إي شاملاً صناعة استخراج النفط والغاز الطبيعي.

ويتضح التواضع الشديد لمستويات حجم الإنتاج الكلي والقيمة المضافة للصناعة التحويلية في اليمن في حال مقارنتها إلى حجم الإنتاج والناج الصناعي لدول عربية أخرى كثيرة، بل ومنشأة صناعية منفردة من الحجم الكبير وربما المتوسط في دولة صناعية متقدمة أو في دولة من الدول النامية الكبيرة. وسيان في هذا الأمر أكانت الصناعة التحويلية بدون صناعة تكرير النفط أو شاملة لها. وقد شكلت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في اليمن ما نسبته 0.75 و0.98 و1.06 في المئة وذلك إلى إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية للأعوام 2000، 2005 و2010 على التوالي بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

2.2. الهيمنة العددية للمنشآت الصغيرة المتناهية الصغر:

مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضية القائلة بأهمية المنشآت الصغيرة والأصغر في زيادة فرص التوظيف في الاقتصاد، فإن ما يطبع هيكل الصناعة التحويلية في اليمن من هيمنة مفرطة لهذا النوع من المنشآت التي يتراوح عدد العمال فيها بحسب التصنيف المعمول به في اليمن حتى يومنا هذا من (1-4) عمال يعكس اختلالاً بيناً يؤثر سلبياً على أداء القطاع من نواحي عديدة، خصوصاً وأن التصنيف المذكور يعتبر المنشآت الصناعية التي توظف ما بين (5-9) عمال منشآت متوسطة والتي توظف (9 عمال فأكثر) منشآت كبيرة، وذلك بخلاف التصنيف المعمول به سواءً من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الأوروبي (OECD) أو من قبل مجموعة الدول النامية التي تأخذ بمعيار عدد العمال (حيث يأخذ بعضها منها بمعيار حجم الاستثمار لتصنيف المنشآت الصناعية كما هو حال دول مجلس التعاون الخليجي مثلاً، انظر جدول رقم (6) أدناه)، لذلك سنجد أنه حتى بالنسبة للمنشآت المتوسطة ومعظم المنشآت الكبيرة في اليمن هي بالمعيار الذي تعتمده الكثير من بلدان العالم منشآت صغيرة وفي أحسن الأحوال متوسطة.

جدول رقم (6)

معايير التمييز بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

الصناعات			الدول	
الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة		
أكثر من 499	100 - 499	5 - 99	× دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي × مجموعة الدول النامية. × اليمن.	عدد العمال
أكثر من 100	6 - 100	أقل من 6		حجم الاستثمار (مليون دولار)
أكثر من 9	5 - 9	1 - 4	× دول مجلس التعاون الخليجي	
أكثر من 6	2 - 6	أقل من 2		

المصادر: - تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2008.

- الجهاز المركزي للإحصاء- التقرير النهائي للمسح الصناعي 2009، يناير 2013.

ومع أن عدد المنشآت الصغيرة انخفض من حوالي 95.3 في المئة من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في عام 1996 إلى حوالي 88.6 المئة في عام 2009، مقابل ارتفاع نسبة المنشآت الصناعية المتوسطة من 3.6 في المئة إلى 8.9 في المئة والكبيرة من 1.1 في المئة إلى 2.5 في المئة بين العاملين محل المقارنة على التوالي، فإن التقدم المحرز إزاء الهيمنة المفرطة للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر لا يزال بعيداً جداً عن معالجة الاختلال في بنية الصناعة التحويلية من هذه الناحية مع ما يكرسه هذا الوضع من عيوب ونواقص أبرزها تدني معدلات الإنتاجية والحرمان من الاستفادة من وفورات الحجم وضعف القدرة التنافسية وصعوبة إن لم يكن تعذر استيعاب أساليب ونماذج الإدارة الحديثة، ووجود معظم هذه المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر خارج إطار الاقتصاد الرسمي كقطاع غير منظم.⁽¹⁵⁾ وللتدليل على الأثر السالب للهيمنة المفرطة للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر على كفاءة أداء الصناعة التحويلية نورد فيما يلي البيانات الخاصة فيما يتعلق بمؤشر متوسط إنتاجية العامل في منشآت الصناعة التحويلية بحسب الحجم وذلك وفقاً للتقرير النهائي للمسح الصناعي 2009، حيث بلغ متوسط إنتاجية العامل في منشآت الصناعة التحويلية الكبيرة جداً (وعددتها 205 منشأة) نحو 24.4 مليون ريال، بينما بلغت قيمة هذا المؤشر لباقي المنشآت الكبيرة (وعددتها 828) نحو 5.1 مليون ريال وانخفضت إلى 4 مليون ريال للعامل في المنشآت الصناعية المتوسطة ووصلت إلى 3.9 مليون ريال فقط للعامل في المنشآت الصغيرة وواضح أنه لم يكن متاحاً قياس هذا المؤشر بالنسبة للمنشآت الصناعية المتناهية في الصغر.

3.2. هيمنة طاغية لنهط الملكية الفردية :

بعد أن أعلنت الحكومة اليمنية تبنيها سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1994،

والبدء بتنفيذ برنامج «الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية» المنبثق عنها. أقرت العام 1995 القيام «بحملة خصخصة» شاملة للقطاع العام بما في ذلك بالطبع مشروعات الصناعة التحويلية حيث كان هذا القطاع بالكامل تقريباً مملوكاً للقطاع العام في «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» مسمى الدولة الجنوبية قبل قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، وقد أفضت الخطوة المذكورة إلى تسيد شبه تام لنمط الملكية الفردية لمنشآت الصناعة التحويلية، ويمكن ان يلمس بسهولة بأن هناك علاقة وثيقة وتبادلية بين كل من خاصية الهيمنة المطلقة لنمط الملكية الفردية وخاصية هيمنة أعداد المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر على قطاع الصناعة التحويلية فكلما منهما يفضي الى تكريس الأخرى. فكلهما يعيقان نسبياً وبدرجات متفاوتة عمل منشآت القطاع الصناعي وفقاً للأنظمة الإدارية والإنتاجية الحديثة، خصوصاً وأن الصناعة التحويلية تواجه تحديات المنافسة المحتدمة داخلياً في ظل تحرير التجارة وفتح الأسواق على مصراعيها، وخارجياً في ظل التنافس المحموم للبحث عن موطئ قدم وعن «حصّة» ماء في الأسواق الإقليمية والدولية. فالفرد أياً كانت إمكاناته المالية والمؤسسية يعجز عن توفير الرساميل الطائلة والمستوى المطلوب من الأداء التنظيمي والقدرات الإدارية لتسيير المشروعات الصناعية الكبرى، فالتمويلات المالية الضخمة تحتاج لجمعها إلى تعبئة تتم على نطاق واسع ضمن أفراد المجتمع وفي هذا المجال تشكل صيغ تنظيم المشروعات التعاونية والمختلطة، وإنشاء الشركات المساهمة بأنواعها وشركات الاكتتاب العام خيارات جاذبة وقابلة للحياة والتطور والمواكبة، وتكون فرصها في النجاح والتغلب على التحديات المختلفة أكثر بكثير من المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر التي قد تنتهي في كثير حالات إلى الإغلاق والتصفية.

4.2. الإعتدال المفرط على الخارج؛

يعتمد قطاع الصناعة التحويلية في اليمن لتلبية احتياجاته من الآلات والمعدات وقطع الغيار بصورة شبه كلية على الخارج، بالإضافة إلى اعتماده في توفير أكثر من 60 في المئة من مستلزمات الإنتاج من المواد الخام الأولية ونصف المصنعة الأمر الذي يؤشر إلى ضعف وهشاشة المرتكزات الأساسية لأنشطة الصناعات التحويلية في اليمن، ومع أن هذا الاعتماد الكبير على الخارج قد يجد جزء من تفسيره باعتباره أحد النتائج التي أفضى إليها التبنّي المبكر لإستراتيجية إحلال الواردات من قبل الحكومات اليمنية خلال عقود السبعينات والثمانينات حينما جرى تشجيع قيام الصناعات التحويلية دونما دراسة وافية لمجالات الميزة النسبية بما في ذلك توفر المدخلات الصناعية الوطنية الكافية وبالمستوى اللائم لقيام هذا النشاط الصناعي أو ذلك، في ظل استمرار قطاع الزراعة في العمل بعيداً عن التقنيات وأساليب التنظيم الإنتاجي الحديثة وضعف البرامج الفاعلة في مجال الاستكشاف والتقيب عن الثروات المعدنية وتراخي جهود الحكومة وضبابية توجهها فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية بصورة عامة، فإن هذه الأمور جميعها لا تمنع إن لم يكن على العكس تحثنا على إبراز العلاقة القائمة بين هذه الخاصية المتمثلة في الاعتماد المفرط على الخارج مع خاصية أخرى تتمثل

في ضعف علاقة الترابط والتشابك الخلفية و الأمامية لقطاع الصناعات التحويلية في اليمن.

5.2. ضعف الروابط الخلفية والأمامية لقطاع الصناعة التحويلية :

إن العلامة البارزة على ضعف علاقات الترابط والتشابك الخلفية والأمامية لقطاع الصناعة التحويلية مع قطاعات النشاط الاقتصادي الوطنية الأخرى وما بين فروع الصناعة التحويلية ذاتها تنعكس بشكل جلي في صورة الاعتماد الكبير للقطاع على الخارج المشار إليه فيما تقدم. وكمثال للتدليل على هذا الضعف للروابط الخلفية والأمامية للصناعة التحويلية نأخذ الصناعات الغذائية التي تمثل أكبر وأهم فروع الصناعة التحويلية في اليمن بلا منازع حيث تساهم كما سيرد لاحقاً بحوالي نصف القيمة المضافة التي يولدها القطاع بمجمله، فباستثناء صناعة المنتجات السمكية والتي تمتلك فيها اليمن ميزة تنافسية⁽¹⁶⁾ واضحة نجد أن الغالبية العظمى من الصناعات الغذائية تعتمد على مدخلات مستوردة لأسباب تتعلق بعضها بعجز القطاع الزراعي عن إنتاج الفوائض الكافية لأغراض التصنيع أو في حالات أخرى لارتفاع أسعار المدخلات المحلية المتاحة عن مثيلاتها المستوردة، كما أن جزء من المشكلة يتعلق أيضاً بخيارات المنتج أو المصنع المحلي و«ثقافته» حيث أن معظم المنتجين الصناعيين إن لم يكن جميعهم جاءوا من أوساط الوكلاء المحليين للسلع الصناعية الأجنبية وبالتالي فهم يجدوا «صعوبة» كبيرة في أن يمنحوا ثقتهم للمنتجات الأولية المحلية سواء زراعية أو غيرها، ولا يبدو الحال بأحسن بالنسبة للصناعات الأساسية والمكملة التي توفر للصناعات الغذائية حاجتها من لوازم التعبئة والتغليف وقطع الغيار وغيرها من الاحتياجات. ونفس الأمر وإن بدرجة أقل لا تزال الروابط الخلفية للصناعة التحويلية مع قطاع التعدين هشة ومحدودة، ففي الوقت الذي تزر فيه الأرض اليمنية بالمعادن الإنشائية والصناعية والنفيسة وفقاً لما تشير إليه المسوحات وأعمال التنقيب والاستكشاف الأولية إلا أن هذه الجهود لا تزال بعيدة عن المستوى والفعالية المطلوبة.

6.2. ضيق نطاق تنوع إنتاج الصناعة التحويلية :

باستعراض تركيب ناتج الصناعة التحويلية لعام 2009، نجد أن الصناعات الغذائية تساهم بحوالي 50 في المئة أي حوالي نصف القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية وإذا ما أضفنا إليها ناتج صناعة منتجات التبغ كمجموعة واحدة ضمن الفروع التسعة الرئيسية وفقاً للتصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (ISIC) فإن مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية للصناعة التحويلية في اليمن تصل إلى حوالي 54 في المئة، تليها من حيث الأهمية النسبية منتجات المعادن المشكلة بحوالي 13 في المئة، فصناعة المنتجات الإنشائية بحوالي 6.4 في المئة، فصناعة منتجات البلاستيك بحوالي 6 في المئة، بينما يتوزع الباقي على سائر الأنشطة الأخرى للصناعة التحويلية بما في ذلك صناعة تكرير النفط التي لم تتجاوز أهميتها النسبية 2.3 في المئة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية لعام 2009، ويتضح من هذا التركيب الهيكلي أن أنشطة الصناعة التحويلية في اليمن تعاني من اختلال

بنوي حاد في تركيبها، كما أنها تتركز جميعها حول مجموعة محدودة من الصناعات الخفيفة التي تتسم عملياتها الصناعية بقدر كبير من البساطة وعدم التعقيد ولا يتطلب إنجازها في العادة قدرات مهارة عالية من قوة العمل كما أنه يمكن تأديتها باستخدام تقنيات متوسطة وفي كثير من الحالات بدائية.

7.2. هامشية الصادرات الصناعية في إجمالي حجم الصادرات:

تعد هامشية مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي حجم الصادرات اليمنية أحد الخصائص التي تطبع هذا القطاع بضعف الأداء وضيق قاعدة التنوع الإنتاجي وهشاشة «القاعدة» الصناعية في اليمن بصورة عامة⁽¹⁷⁾. وعلى الرغم من أن البيانات المتاحة تظهر أن نسبة الصادرات الصناعية في إجمالي حجم الصادرات قد ارتفعت من حوالي 1.3 في المئة في عام 1999 إلى حوالي 13 في المئة في عام 2009، فإن هذا الارتفاع لم يكن يعكس تطوراً حقيقياً في حجم الصادرات الصناعية اليمنية، لأن العامل الجوهري في الارتفاع المشار إليه يعود في واقع الأمر إلى تراجع الصادرات من النفط اليمني التي ظلت لعدة سنوات تشكل ما تزيد نسبته عن 95 في المئة من إجمالي الصادرات اليمنية، وقد حدث هذا التراجع تدريجياً عن المستوى المشار إليه إلى أن وصلت في عام 2005 إلى 92.9 في المئة، وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج السنوي للنفط الخام بمتوسط 2.7 في المئة⁽¹⁸⁾، وكانت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر للسنوات 2006 - 2010 قد توقعت استمرار هذا الانخفاض بمتوسط سنوي قدره 6.5 في المئة خلال فترة الخطة، أي من حوالي 148.85 مليون برميل عام 2005 إلى حوالي 106.2 مليون برميل عام 2010¹⁹.

ثالثاً: أبرز التحديات التي تواجه تطور الصناعة التحويلية في اليمن

يتناول هذا القسم من الدراسة تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه تطور قطاع الصناعة التحويلية في اليمن حيث يأتي في مقدمتها القصور الكبير للبنية التحتية المتنوعة على تلبية احتياجات السكان وأنشطتهم الاقتصادية المختلفة بما في ذلك النشاط الصناعي ويشمل هذا القصور كلا البعدين الكمي والنوعي، هذا في الوقت الذي يعتبر فيه وجود مستويات تغطية كافية وذات جودة مقبولة للطلب على هذه البنى وخدماتها من أهم العوامل ان لم يكن العامل الرئيسي الحاسم لإحداث النهضة الصناعية الشاملة أكان من حيث مستويات الإنتاج الكبير أو القاعدة الواسعة من التنوع الإنتاجي أو من حيث القدرة التنافسية المرتفعة للمنتجات الصناعية الوطنية التي ترتبط بصورة جوهرياً بأسعار هذه المنتجات ومستوى جودتها كأساس لعمودها محلياً أو لاقحامها الأسواق الخارجية الإقليمية والدولية.

وتتجلى أوجه القصور التي تعاني منها البنية التحتية فيما يلي:

1.3. في ما يتعلق بالبنى التحتية المادية :

أ- النقل البري :

اليمن بلد مترامي الأطراف تبلغ مساحته الإجمالية أكثر من 500 ألف كيلومتر مربع وبلغ عدد سكانه المقيمين أواخر العام 2011 حوالي 24 مليون نسمة يتوزعون على ما يقارب 135 ألف تجمع سكاني شديدة التشتت والتباعد فيما بينها، ويبلغ طول الشريط الساحلي (لليمن) الذي يطل على كل من البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب حوالي 2500 كيلو متر، ويتراوح عرض المنطقة الساحلية ما بين 30-60 كم²، غير أن طول شبكة الطرق الاسفلتية الإجمالية لا يتجاوز (16704) كيلو متر بحسب إحصاءات 2011⁽²⁰⁾.

هذا في الوقت الذي يخلو فيه اليمن تماماً من وسيلة نقل السكة الحديد (railway) سواءً للبضائع أو للركاب، بالإضافة إلى أن شبكة الطرق المشار إليها تعاني من سوء الصيانة بحيث أصبحت أجزاء كبيرة منها معرضة للخروج عن الخدمة بسبب التآكل المستمر بما يقام من تدهور أوضاع الشبكة الوطنية للنقل البري لمختلف الأغراض والمسافات، فالرقم المشار إليه لطول شبكة الطرق أقل بكثير من الناحية الواقعية إضافة إلى محدودية تغطية شبكة الطرق للمساحات الشاسعة التي تتواجد فيها التجمعات السكانية.

ب- النقل البحري :

بالنسبة للنقل البحري فعلى رغم امتلاك اليمن لشريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 2500 كم، فلا يتجاوز عدد الموانئ المؤهلة للعمل ولو عند الحد الأدنى من القدرة الاستيعابية السبعة موانئ وهي ميناء عدن، ميناء المكلا، ميناء المخاء، ميناء نشطون، ميناء الحديد، ميناء رأس عيسى، وميناء الصليف والأخيران متخصصان في تصدير النفط والسخور الجيرية، وعدا عن ميناء عدن وإلى حد ما ميناء الحديد والمكلا، فإن باقي الموانئ المذكورة تعيش أوضاع مزريّة فخدماتها محدودة وبطيئة ومتدهورة وإجراءاتها بدائية في معظم الحالات وذلك بموازاة التكاليف المرتفعة وغياب العديد من التسهيلات الخاصة بالاستيراد والتصدير.

ج- النقل الجوي :

ولا تختلف المطارات التي يبلغ عددها ثمانية مطارات «دولية» هي صنعاء، عدن، تعز، الحديد، المكلا، سيئون، الغيضة وعتق كثيراً عن أوضاع الموانئ من حيث عدم ملائمة ممرات معظمها إن لم يكن جميعها لاستقبال مختلف أنواع وأحجام الطائرات وبالذات المخصصة منها لنقل البضائع، مع تدني شديد لمستوى خدماتها الأرضية إضافة إلى قدم وعدم كفاية التجهيزات وقصور بالغ في كافة الجوانب المتعلقة بهياكل وخدمات هذه المطارات عن تلبية المعايير والمواصفات الدولية في هذا المضمار.

د- إمدادات الطاقة الكهربائية والمياه :

بلغت القدرة التوليدية للطاقة الكهربائية (الشبكة العامة) في اليمن العام 2011 حوالي

1272 ميغاوات وهذه الطاقة المولدة الإجمالية التي تتعرض لكميات كبيرة من الفاقد لأسباب تتعلق باهتراء شبكة النقل والتوزيع الكهربائي وسوء كفاءة نظام إدارة المنظومة الوطنية للكهرباء من الجوانب المختلفة يصل إلى حوالي 20 في المئة من إجمالي الطاقة المتاحة المشار إليها أعلاه، وهو ما يضع اليمن في أسفل سلم ترتيب البلدان العربية من حيث القدرة التوليدية للطاقة الكهربائية، فالمملكة العربية السعودية المجاورة تبلغ قدرتها التوليدية القائمة للكهرباء حوالي 45 ألف ميغاوات ودولة عمان المجاورة القليلة السكان تولد ما يربو على 5 ألف ميغاوات من الطاقة الكهربائية. ولا تتجاوز قدرة المنظومة العامة للكهرباء في اليمن على تغطية 40 في المئة من حاجة السكان من هذه الخدمة الحيوية البالغة الأهمية في العصر الراهن. ويمثل العجز الفادح عن توفير القدر المناسب من إمدادات الطاقة الكهربائية للمنشآت الصناعية واحدة من أهم المعضلات التي تواجه النشاط الصناعي في مختلف فروع الصناعة التحويلية. ونفس هذه الأوضاع تعانيها إمدادات المياه للأغراض المتنوعة.

2.3. في ما يتعلق بالموارد البشرية :

هناك فجوة لا تزال تتسع باستمرار بين السياسة التعليمية المعمول بها وبين متطلبات سوق العمل من التخصصات والمهارات والمهن التي تتطور وتتغير بصورة مستمرة تبعاً لمتطلبات التنمية في المجالات المتنوعة، فنظام التعليم والتدريب بمستوياته وأنواعه المختلفة في اليمن يعاني من أوضاع يخيم عليها الجمود والانحياز الشديد إلى النمط «الأكاديمي» التقليدي النظري العام على حساب التعليم الفني والتدريب التخصصي المهني، ويعاني النظام بمجمله بصورة مزمنة من عدد من المشكلات الجوهرية أبرزها قصور كبير في البرامج التدريسية عن مواكبة روح العصر واقتدارها إلى عملية الإعداد العلمي والتحديث المنتظم، النقص الكبير في أعداد المعلمين في المراحل المختلفة وتدني مستوياتهم النوعية، ولا يزال أعداد الطلاب في الفصل الواحد يفوق بأضعاف المعدلات المتوسطة المتعارف عليها، هذا بالإضافة إلى ضعف الإدارة المدرسية، وتخلف نظم التوجيه والنقص الشديد في المباني والتجهيزات الإدارية والتعليمية والمعامل العلمية، كل هذه العوامل وغيرها مما لم يذكر هنا يقود إلى انخفاض كبير في معيار الكفاءة الخارجية المتمثل بجودة المخرجات ومعيار الكفاءة الداخلية الذي يقيس التسرب والرسوب. وفيما يتعلق بالتعليم العالي فعلى رغم ارتفاع عدد الجامعات الحكومية والأهلية إلى حدود مقبولة إلا أن الطاقة الاستيعابية لهذه الجامعات لا تزال محدودة جداً بالقياس إلى حجم المخرجات الهائلة للتعليم الثانوي ناهيك عن تدني نوعية مخرجاتها التي تتركز في معظمها في مجالات العلوم الإنسانية في ظل نقص شديد في التخصصات التطبيقية والهندسية وفي حقول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3.3. غياب مصادر التمويل المتخصصة :

تندم المؤسسات المالية المتخصصة في الاستثمار والتمويل الصناعي في اليمن كما لا وجود

لأسواق المال الحديثة (Stock Markets) فيها، وبتسليط الضوء على قطاع التمويل ومدى كفاءة الموارد الائتمانية المتاحة لهذا القطاع ونطاق الانتشار الجغرافي لهذه المؤسسات ومدى قدرة المنشآت الصناعية للوصول إلى وسائل التمويل، سنرى بوضوح مدى الضعف الذي يعترى القطاع المالي في اليمن بصورة عامة والذي يتكون من مجموعة من البنوك العائلية التقليدية والإسلامية وضآلة التمويل المتاح لقطاع الصناعة التحويلية بصورة خاصة⁽²¹⁾. فبحسب تقرير البنك المركزي اليمني لعام 2011، فقد بلغت إجمالي أصول الجهاز المصرفي اليمني ما مقداره 1766 مليار ريال أي ما يعادل حوالي 8.2 مليار دولار، وتفيد البيانات بحسب التقرير المذكور بأن مجموع القروض والتسهيلات التي قدمتها البنوك التجارية للقطاع الخاص مثلت ما مقداره 438.3 مليار ريال في عام 2011 وبنسبة حوالي 42 في المئة إلى إجمالي القروض والتسهيلات المالية للجهاز المصرفي. وقد بلغ نصيب الإقراض الموجه لتمويل الاستثمار في القطاع الصناعي 12 في المئة فقط من المبلغ المذكور أي ما مقداره حوالي 53 مليار ريال أو ما يعادل حوالي 386 مليون دولار، وهو مبلغ ضئيل جداً قد لا يستحق الذكر في مقام الحديث عن قطاع الصناعة التحويلية بمجمله في اليمن.⁽²²⁾

4.3. الافتقار إلى المستوى المناسب من القدرات المؤسسية :

يمكن التأكيد ان الممارسات الاقتصادية الحديثة بشكل عام ظلت محدودة الانتشار والتنوع في اليمن إلى ما قبل خمسون عاماً من اليوم، وقد دخلت هذه الممارسات إلى اليمن عبر البوابة الجنوبية المتمثلة بمدينة عدن المستعمرة البريطانية ما بين عام 1839 وعام 1967، وحتى خلال العهد الجمهوري سواءً أكان في فترة التشطير أو فترة الجمهورية اليمنية فإن شيوع وانتشار الممارسات الاقتصادية الحديثة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ظلت محاصرة بالعديد من العوامل التي من أهمها انتشار الأمية التي تصل إلى أكثر من 60 في المائة من السكان ونسبة سكان المناطق الريفية الذين يشكلون أكثر من 70 في المائة من سكان اليمن وهيمنة قطاع الزراعة الطبيعية على النشاط الاقتصادي ويظل الأهم من هذه العوامل جميعها عدم إبلاء الحكومات المتعاقبة على الحكم في اليمن قضايا التنمية أكانت الاقتصادية أو سواها ما تستحقه من الاهتمام، فقد ظلت هذه الحكومات تعيش حالة من التخبط وعدم الوضوح في ما يتصل بتصوراتها ورؤيا التنمية بل وفي موقفها من قضية التنمية بصورة عامة، وفي خضم هذه الظروف المضطربة تخلق القطاع الخاص اليمني الذي هو قطاع تجاري بالأساس ولم يدخل مجال ممارسة النشاط الصناعي إلا في فترة متأخرة جداً وبصورة محدودة للغاية وبالمجمل لا يمكن القول أن القطاع الخاص اليمني يمتلك تراثاً صناعياً يعتد به وبالتالي فهو يفتقر بصورة جوهرية إلى المعارف والمهارات والخبرات والممارسات وسعة الأفق وكذلك إلى القدرات الاتصالية والتنظيمية والإدارية الحديثة في المجال الصناعي (مع بعض الاستثناءات التي لا يبني عليها)، ومن أبرز مسببات هذا الضعف في القدرات المؤسسية ومن مظاهره في الوقت نفسه -وهو ما اشرنا إلى بعض منه في ما تقدم- تسيد الطابع الفردي للملكية والهيمنة العديدة للمنشآت

الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر على قطاع الصناعة التحويلية، ومحدودية الممارسات المرتبطة بإقامة شركات الاكتتاب العام والشركات المساهمة المتنوعة الأخرى، وبالتالي محدودية القدرة على تعبئة الموارد المالية خارج نطاق القطاع المصرفي التقليدي، وتلازم الإدارة والملكية الفردية أو العائلية في أحسن الأحوال مما يحول دون تطوير الإدارة المتخصصة المستقلة عن الملكية، وغياب أو ضيق نطاق الممارسة الحقيقية لقواعد الحوكمة في المنشآت الصناعية، وهذا لأوضاع وغيرها شكلت عوائق حقيقية أمام محاولات تحديث أساليب الإدارة والتنظيم وتطوير الإدارة المهنية المتخصصة وانتهاج أساليب ملائمة لتابعة وتقييم وقياس الأداء ضمن المنشآت الصناعية .

رابعاً: مقترح بتصوير مستقبلي للنهوض بالشامل بالصناعة التحويلية في اليمن

مثل تباطؤ وتذبذب معدلات نمو الصناعة التحويلية خلال الفترة الزمنية 1995 - 2010م، وتراجع أهميتها النسبية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تراجع مساهمتها في التشغيل، وبالتالي استمرار حالة الفشل في ما يتصل بتحقيق الصناعة التحويلية للتوقعات منها خلال ثلاث خطط خمسية متتالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (1996 - 2000) والثانية (2001 - 2005) والثالثة (2006 - 2010) أعراض رئيسية لتردي أوضاع الصناعة التحويلية، الأمر الذي كان له «حصته» في اتساع وتعميق مظاهر الأزمة الاقتصادية والتنموية في اليمن التي تفاقمت بصورة مستمرة خلال سنوات هذه الفترة، حيث مثل الارتفاع المتواصل لمعدلات الفقر والبطالة في أوساط المجتمع اليمني أبرز إفرزاتها على بلا منازع.

ووفقاً لما تقدم من مناقشة وتحليل لتطور الصناعة التحويلية خلال الفترة الزمنية 1996 - 2010، ومن عرض وتشخيص لخصائصها وبرز التحديات التي تواجهها من ناحية وبالانسجام والارتباط الوثيق مع خصوصية اللحظة الراهنة التي تمر بها اليمن وأبرز معطياتها المتمثل بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل من الناحية الأخرى يقدم الباحث التصور التالي بمجموعة من الحلول المكملة لبعض البعض للنهوض بالصناعة التحويلية من أوضاعها المتردية الحالية وذلك ضمن الدائرة الأوسع للتنمية الصناعية، القاطرة المحورية- كما يرى الباحث- للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ويتمثل هذا التصور بالقيام بتنفيذ جملة من التحولات بطريقة واسعة وعميقة إلى الدرجة التي تقود فعلاً إلى إحداث نهضة حقيقية لهذا القطاع بمكوناته وعلى كافة مستوياته. على ان تنضوي هذه التحولات المستهدفة كمكونات متكامل وتنسجم فيما بينها لتشكيل محتوى الاستراتيجية الشاملة والواضحة المعالم لتنمية الصناعة التحويلية في اليمن للعقدين القادمين، وبحيث تستند إلى توليفة ملائمة من عناصر النجاح ضمن استراتيجيات التنمية الصناعية النمطية المعروفة إلى جانب الرؤى غير النمطية وغير التقليدية التي ينبغي أن تستوعب بصورة خاصة وضع الصناعة التحويلية في اليمن من حيث خصائصها التي تنفرد بها وأيضاً من حيث طبيعة التحديات والمعوقات التي تنتصب

في طريق نهضتها، ولا بد أن تكون التوليفة المشار إليها على درجة عالية من المرونة والملائمة للظروف والمعطيات القائمة وفي نطاق ما تتمتع به اليمن من مجالات الميزة النسبية بالمفهوم التقليدي وغير التقليدي، كما لا بد أن يكون الاعتماد في عملية النهضة الصناعية المستهدفة بصورة جوهرية على الخامات والموارد المتاحة وطنياً القائم والكامن منها على حد سواء، مع أهمية التأكيد بصورة حاسمة على أن مثل هذه الإستراتيجية ينبغي أن ترتبط وتتكامل مع الإطار العام لإستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية المستدامة، لأنه وبدون تحقق هذا الشرط ستظل الجهود المبذولة في نطاق الصناعة التحويلية قاصرة ومن غير المرجح أن يكتب لها النجاح في ظل عزلتها وعدم تكاملها مع مجمل السياسات الاقتصادية الكلية وانسجامها التام ضمن الإطار الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الإستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في اليمن خلال العقدين القادمين ينبغي أن تتضمن العناصر والمكونات والتوجهات التالية :

(1) ان إعادة رسم الأدوار المناطة بكل من الدولة والقطاع الخاص ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني (المستهلكين، حماة البيئة.. وهلم جرا) في النهوض بقطاع الصناعة التحويلية يجب أن تشكل احد أبرز أركان الإستراتيجية الجديدة المشار إليها للتنمية الصناعية في اليمن. فلا بد من إعادة الاعتبار لدور الدولة في التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية الصناعية على وجه التحديد وفي هذا الإطار يأتي أيضاً إعادة الاعتبار لإشكال التنظيم والملكية الصناعية الأخرى القطاع العام والمختلط والتعاوني وغير ذلك من إتاحة الفرصة لأشكال التنظيم والملكية الصناعية المبتكرة المحفزة للتطور الصناعي. الأمر الذي يعني إصلاح واستكمال الإطار التشريعي للصناعة بما يفضي إلى التحديد الواضح لمسؤولية كل طرف ودوره إزاء قضية التنمية الصناعية والحيلولة في الوقت نفسه دون السماح لأي من هذه الأطراف الادعاء أو التصرف على إن قضية التنمية الصناعية ملكاً له أو حكراً عليه.

(2) توسيع وتعميق الروابط الخلفية مع القطاعات الأولية والزراعة والأسماك والتعدين من خلال تطوير قطاعات الإنتاج الأولي ليمد القطاع الصناعي بحاجاته من المواد الخام الأولية عبر برامج مدروسة تربط هذه العملية بتطوير إمكانات وقدرات القطاع الصناعي نفسه وتسير بصورة موازية مع العمل على توفير شروط مناخ جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي في فروع الصناعة التحويلية يهدف إلى تزويد قطاعات الإنتاج الأولي بحاجاتها من المدخلات الصناعية والأدوات والتجهيزات الإنتاجية المتنوعة.

(3) تحديث وتوسيع وتطوير البنى التحتية المادية للصناعة من ذلك شبكة خطوط ومرافق ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية، وتنمية قدرات الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة الكهربائية المولدة بالغاز والطاقة المتاحة المولدة باستخدام الوقود الأحفوري لغرض توفير الإمدادات الكافية من الطاقة الكهربائية وكذلك إمدادات المياه وتجهيز المناطق والمجمعات الصناعية التي

يجب أن يتم انشائها وفقاً لخارطة وطنية دقيقة للتوطين الصناعي موضوعة بعناية ومفصلة على مستوى كل محافظة ومديرية في ضوء نتائج أعمال التنقيب والاستكشاف والمسوحات المتنوعة وذلك بمختلف الأنظمة الحديثة للخدمات الصناعية بما في ذلك شبكات الصرف الصناعي المتخصصة. وفي هذا الصدد تشترك إستراتيجية التنمية الصناعية مع الإستراتيجية الوطنية الكلية للتنمية الاقتصادية في بيان وتحديد التوجه نحو تنفيذ عملية ربط المنظومة الوطنية للكهرباء في اليمن بخطوط المنظومة الإقليمية والعربية في إطار الاستفادة من الفوائض من الطاقة التي يتيحها هذا الربط، ونفس الأمر مطلوب في ما يتعلق بربط اليمن بخطوط نقل السكك الحديدية للبلدان المجاورة ومنها بالشبكات الإقليمية والعربية وذلك من خلال تنفيذ المشروع الوطني لإنشاء خطوط السكة الحديد اليمنية.

(4) إخضاع النظام التعليمي في مختلف مراحل وأنواعه وكذلك التدريب التخصصي والمهني بمختلف مستوياته إلى عملية مراجعة وتقييم شاملة تنطلق من فلسفة تعليمية جديدة فاعلة تقوم على أن المهمة الجوهرية لنظام التعليم والتدريب هو بالدرجة الأولى تلبية احتياجات سوق العمل من المعارف والمهارات والتخصصات والمهن التي يتغير هيكل الطلب عليها بصورة بالغة الدينامية، الأمر الذي يفرض توفر القدرة والاستعداد والجاهزية لدى نظام التعليم والتدريب بمكوناته المختلفة على تغيير هيكلية العرض بنفس تلك السرعة والقدر المطلوب من الكفاءة، تفادياً لحصول الفجوات بين هيكل العرض وهيكل الطلب على القوى العاملة التي تنعكس في صورة تعطيل للموارد البشرية للمجتمع وتتسبب بخسائر فادحة لعملية التنمية على كافة المستويات.

(5) توفير فرص ووسائل وآليات الوصول إلى مصادر التمويل والحصول على التمويلات المطلوبة للاستثمار في المشروعات الصناعية من خلال كافة الوسائل والطرق والقنوات سواءً التقليدية أو الحديثة وغير النمطية، وفي هذا الخصوص ينبغي على الحكومة القيام بدعم وتشجيع إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة والقادرة على المنافسة في مجال التمويل الصناعي المتوسط والطويل المدى وذلك على هيئة شركات مساهمة بقاعدة عريضة من المشاركين أو شركات اكتتاب عام أو مختلطة بمشاركة حكومية فاعلة أو عامة، خصوصاً بعد قيامها في فترة سابقة بتصفية البنك الصناعي الذي كان يمثل المصدر الوحيد ربما لحصول المشروعات الصناعية على التمويل برغم محدوديته، بالإضافة إلى أهمية هذا التوجه في كسر هيمنة واحتكار سوق التمويل في اليمن من قبل عدد قليل من البنوك العائلية (أو التحالفات العائلية) في الظروف الراهنة سواءً تحت مسمى بنوك تجارية أو بنوك إسلامية، وتعبئة مدخرات القطاعات المختلفة للمجتمع وضخها في قنوات الاستثمار الصناعي كأولوية أولى لقطاع التمويل المالي للعشرين سنة المقبلة على أقل تقدير.

(6) تطوير القدرات البشرية والإدارية والتنظيمية والمؤسسية والتقنية للجهات الرسمية المعنية بالعمل على تنمية قطاع الصناعة التحويلية والإشراف على أنشطته سواءً على المستوى المركزي

- أعلى مستوى الأقاليم والمستوى المحلي وذلك في مجالات وضع أنظمة الأمن والسلامة الصناعية والمواصفات والمقاييس للمنتجات الصناعية والمعايير البيئية ومجالات التدريب الصناعي التخصصي وما إلى ذلك من المجالات المرتبطة بأنشطة فروع الصناعة التحويلية.
- (7) إنشاء كيان مؤسسي تشاركي على المستوى المركزي وعلى مستوى كل إقليم أو محافظة على حده بحيث يعمل كل مستوى بصورة مستقلة عن الآخر ولكن ضمن آلية تنسيقية في إطار تماثل الوظيفة والهدف، يعنى بصورة كلية تخصصية بتنمية الصناعات التحويلية ضمن نطاقه الجغرافي وفقاً لمتجهات إستراتيجية تنمية الصناعات التحويلية المعتمدة ويتولى بصورة أساسية: الترويج والتنسيق والدعم لعملية بناء قدرات المنشآت الصناعية التحويلية سواء البشرية أو الإدارية- المؤسسية والتنافسية بصورة عامة، بناء قاعدة معلومات متكاملة عن أنشطة الصناعات التحويلية في نطاقه الجغرافي، تنسيق القيام بأبحاث التطوير الصناعي المتنوعة عبر المراكز البحثية المتخصصة والجامعات، إجراء المراجعات المستمرة لكافة السياسات والقوانين والأنظمة والإجراءات ذات العلاقة بقطاع الصناعة التحويلية إلى جانب إجراء عملية التقييم المنتظمة لأداء فروع الصناعات التحويلية بصورة دورية والعمل على استخلاص الدروس والتجارب الناجحة بهدف تعميم الممارسات الجيدة من ناحية والمشاركة في تقديم المعالجات الكفيلة بتصحيح الممارسات المعيقة من ناحية أخرى.
- (8) تبني الترتيبات الملائمة لتشجيع إقامة مراكز البحث والتطوير الصناعي سواء المستقلة أو في إطار الجامعات على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم والمحافظات وتوفير الدعم الفني لتطوير قدرات هذه المراكز بحيث تتولى بدورها تقديم مختلف صنوف الخدمات الاستشارية الفنية والتقنية والإدارية والتسويقية والمالية وغيرها.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. من العوامل التي ألحقت أضراراً بالغة بالتنمية الصناعية بصورة خاصة والتنمية الاقتصادية بصورة عامة للفترة الزمنية 1995 - 2010م. أن الحكومة وبعد إعلانها «اعتناق» نموذج اقتصاد السوق الحر في بلد فقير شديد التخلف كاليمن، لم تقم بما يجب أن تقوم به على أقل تقدير في الظروف المماثلة، فلم تفصح بالقدر الكافي وبالشفاافية المطلوبة عن دورها ووظائفها الاقتصادية والتنموية في ظل المعطيات الجديدة، وظهر الأمر وكأن «الدولة» تريد أن تتنصل من التزاماتها ومسؤولياتها في مضمار التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية عموماً وكفى، ومن مظاهر هذا الانسحاب «العشوائي» «للدولة» من الحياة الاقتصادية، الانتقائية والتخبط الشديد في أفعال وممارسات الحكومة في ما يتصل بالشأن الاقتصادي والتنمية الصناعية بالذات خلال الفترة المذكورة بطريقة أشاعت ورسخت فوضى عارمة في كافة مجريات الإدارة الاقتصادية الحكومية.

2. من مظاهر هذه الفوضى والارتباك فيما يتصل بموقف الحكومة من التنمية الصناعية، أنها في الوقت الذي كانت تؤكد فيه من خلال برامجها على أهمية التنمية الصناعية واعتبارها خياراً استراتيجياً من شأنه -ضمن خيارات أخرى- أن يفضي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كانت السياسات الكلية المالية والنقدية التي تعمل وفقها الحكومة من الناحية الفعلية في إطار «توجهها» الاقتصادي الليبرالي الجديد، إضافة إلى «حملة الخصخصة» أو بالأصح التصفية للقطاع العام التي نفذتها تتعارض تماماً مع توافر الحد الأدنى من متطلبات وشروط تحقيق تنمية صناعية حقيقية مزدهرة، بل أنها ألحقت أضراراً متنوعة بما كان قد تحقق بالفعل للتنمية الصناعية عموماً والصناعة التحويلية على وجه الخصوص، كما لم يلاحظ توجه الحكومة بصورة واضحة وجادة نحو العمل بمنهجية التخطيط الاستراتيجي وآلياته وأدواته وتوفير الشروط اللازمة لنجاحه في إطار مواكبة «التوجهات الاقتصادية الجديدة».
3. وفي هذا السياق افتقر قطاع الصناعة التحويلية لإستراتيجية معتمدة واضحة ومحددة خلال الفترة محل الدراسة، مع أهمية الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت الإعلان عن عدد من الاستراتيجيات ولكنها في واقع الحال لم تكن تتخطى حد العناوين وبعض الوثائق الموضوعية في أدراج الحكومة تلجأ إليها كلما احتاجتها لإقناع المانحين باستمرار تقديم مساعداتهم «التنموية» من منح وقروض ميسرة. وهكذا ترك أمر قطاع الصناعة التحويلية بصورة كلية تقريباً «للمبادرة» الحرة» للقطاع الخاص، الذي بدوره لم يكن مهيباً ولا جاهزاً للقيام بهذا الدور. وذلك بعد أن تمت «خصخصة» القطاع العام، بما في ذلك منشآت الصناعة التحويلية بدء من العام 1995، وقد جاءت الخطط الخمسية الأولى (1996 - 2000) والثانية (2001 - 2005) والثالثة (2006 - 2010) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتدور في فلك سياسات» التثبيت والتصحيح الهيكلي» من خلال تمحورها حول معالجة نتائج العمل بتلك السياسات التي من أبرزها تنامي معدلات البطالة والفقر، لا من كونها ترجمة لإستراتيجية وطنية واضحة المعالم للتنمية الشاملة فهكذا إستراتيجية لم تكن موجودة أصلاً، الأمر الذي يمثل أحد أهم العوامل التي تقف وراء فشل هذه الخطط تبعاً في تحقيق أهدافها المعلنة ليس في ما يتصل بقطاع الصناعة التحويلية وحسب وإن كان أكثر القطاعات تضرراً من هذه السياسات ولكن على مستوى مجمل قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. ومن أبرز دلائل هذا الفشل أن هذه الفترة شهدت تفاقم معدلات البطالة والفقر بصورة غير مسبوقة بين أوساط السكان، فبعد ثلاث خطط خمسية متتالية (1996 - 2010) يفترض أو هكذا «قيل» أنها استهدفت بصورة جوهرية خفض البطالة وتخفيف الفقر، نجد البيانات الرسمية عن العام 1998⁽²³⁾ تبين بأن نسبة 41.8 في المئة من السكان في اليمن يقعون تحت خط الفقر ونسبة 17.5 منهم يقعون تحت خط فقر الغذاء، وأن نسبة البطالة من إجمالي قوة العمل قد بلغت 16 في المئة⁽²⁴⁾. بينما بلغت نسبة السكان الواقعون تحت خط الفقر 48.8 في المئة ونسبة الواقعون تحت خط فقر الغذاء 17.6 في المئة

أما البطالة فقد ارتفعت إلى 40 في المئة في عام 2008 وذلك بحسب البنك الدولي في التقرير الاقتصادي المحدث عن اليمن صيف 2008، أما اليوم ونحن في صيف 2013م فإنه وعلى رغم تضارب التقديرات حول نسبة اليمنيين الواقعون تحت خط الفقر، إلا أنها جميعاً تتفق على أن هذه النسبة قد قفزت خلال العام 2011 إلى أكثر من 50 في المئة من السكان ومازالت في تصاعد، واما في ما يتعلق بفقر الغذاء فسنتكفي بإعادة ما صرح به القائمون على برنامج الغذاء العالمي بخصوص الوضع الغذائي في اليمن خلال شهر يونيو الجاري من إن حوالي عشرة مليون يمني أي ما يشكل حوالي 41 في المئة من السكان اليمنيين يعانون من فقر الغذاء وأن نسبة 58 في المئة من الأطفال يعانون من الإصابة بمرض التقزم الناجم عن سوء التغذية⁽²⁵⁾.

التوصيات:

- لكي يأخذ التصور المقترح المقدم في القسم الرابع من هذه البحث حول انتشار الصناعة التحويلية من أوضاعها الراهنة من خلال التغلب على نقاط الضعف والإعاقة بالتزامن مع بناء عناصر القوة والنهوض لهذا القطاع طريقة إلى التطبيق والتحقق لا بد أن يركز إنجازاً وتنفيذاً على ما يلي:
1. الشمول والتكامل والانسجام وذلك من خلال تجنب نقيصة النظرة الضيقة إلى الصناعة التحويلية بمعزل عن باقي المكونات الأخرى وهو الوضع الذي تقتضي مغادرته أو تجاوزه التعامل معها كمكون جوهري ضمن دائرة القطاع الصناعي في المستوى الأول ودائرة الاقتصاد اليمني في المستوى الثاني وأخيراً ضمن منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة في المستوى الثالث الأعم، ووفقاً لهذا المنطق فإن أي رؤية تستهدف تنمية الصناعة التحويلية في اليمن والارتقاء بها إلى المكانة والدور المطلوب منها ستكون قاصرة وسيكون احتمال إخفاقها أكثر من احتمال نجاحها ما لم تشكل بدورها جزء من مخطط استراتيجي وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة.
 2. إن اتساع وعمق وتنوع التغييرات المطلوب إحداثها للنهوض بالشامل بالصناعة التحويلية في اليمن يجعل من الحديث عن تحقيقها ضمن المدى الزمني القصير أو المتوسط ضرباً من المستحيل وبالتالي فإن المدى الزمني البعيد الذي نتحدث عنه لإحداث التحولات الاستراتيجية المستهدفة يمتد ما بين عقد ونصف إلى عقدين من السنين.
 3. أن تجارب "التنمية" في اليمن أو في غيرها من البلدان خلال العقود السابقة وسواء التي أخفق منها أو التي حالفها النجاح كانت كفيلة بإسقاط نموذج "التنمية" المفروضة من أعلى، "التنمية" المتعالية، المتشامخة على احتياجات الواقع الحقيقية، والتي كانت جلفها إن لم تكن كلها "تنمية معلبة" أي "نماذج تنموية" جاهزة (Ready-made) تم استجلابها من وراء البحار ثم لم يسأل بشأنها "أصحاب الشأن أنفسهم" كما لم يتم حتى إعادة توطينها بصورة ملائمة لخصائص "التربة المحلية". لذلك فإن المدخل التشاركي الذي يعنى المشاركة الحقيقية لكافة الأطراف

المعنية على كافة المستويات في كافة مراحل عملية التطوير- التنمية، هو المدخل الملائم والفاعل في الوقت نفسه لإنجاز إستراتيجية واقعية بأفق وطني-محلي قابلة للتحقق والتنفيذ للنهوض بالصناعة التحويلية في اليمن.

ان هذه المنهجية الثلاثية الأبعاد، المتمثلة ببعيد الشمول الذي يتضمن الإحاطة والتكامل والانسجام وبعيد المدى الزمني البعيد الملائم لطبيعة التحولات الإستراتيجية المستهدفة وأخيراً البعد المتمثل بالمدخل ألتشاركي لكافة الأطراف على كافة المستويات وفي كافة مراحل تحقيق التغييرات المنشودة بدءاً بتحديد التوجهات وانتهاء بتقييم النتائج على الأرض، هي المنهجية التي يرى الباحث بأنها الأكثر ملائمة وفاعلية وكفاءة لإنجاز المهمة.

الهوامش والاحالات:

1. ورقة بعنوان: "الوضع الراهن للقطاع الصناعي وآفاق تطوره"، أعدتها وزارة الصناعة اليمنية وقدمت إلى الندوة التي نظمتها نفس الوزارة مع شركاء محليين وأجانب، انعقدت بعنوان: "ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار الصناعي في الجمهورية اليمنية، للفترة 25-27 يناير 1994، صنعاء، كتاب وثائق الندوة، ص41.
2. ورقة بعنوان: "إتجاهات العمل المستقبلية لتسريع التنمية الصناعية ومشروعات العمل للعامين 2005 - 2006"، قدمتها وزارة الصناعة والتجارة (بعد دمج وزارة الصناعة ووزارة التجارة في وزارة واحدة تحت مسمى وزارة الصناعة والتجارة) إلى دور إنعقاد مجلس الشورى اليمني في أبريل 2005.
3. ورقة عمل بعنوان: "الوضع الراهن للقطاع الصناعي وفاق تطوره"، مرجع سابق، ص35.
4. كتاب الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996 - 2000، وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية، ص51.
5. كتاب الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001 - 2005، وزارة التخطيط والتعاون الدولي-الجمهورية اليمنية، ص83.
6. المرجع السابق، ص83 - 84.
7. المرجع السابق، ص84.
8. كتاب الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر 2006 - 2010، وزارة التخطيط والتعاون الدولي- الجمهورية اليمنية، ص1-30.
9. إضافة عبارة: "للتخفيف من الفقر" إلى تسمية الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدتت من الخطة الثالثة 2006 - 2010م.
10. كتاب الخطة الثالثة، مرجع سابق، ص73.
11. مزيد من الإطلاع انظر: Republic of Yemen: The Economic Adjustment and Structural Reform. World Bank's Document, May1995.
12. التقرير لاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي وآخرين، ابوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر2012، ص86.
13. التقرير النهائي للمسح الصناعي 2009، الجهاز المركزي للإحصاء- الجمهورية اليمنية، يناير2013.
13. يترتب عمل مستويات الخصوبة العالية وعلى الهيكل الفتى للسكان. زيادة قوة العمل بمعدلات تفوق النمو السكاني المرتفع أصلاً في اليمن، حيث زاد السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر)

- من حوالي 7.6 ملايين في عام 1995 إلى نحو 9.3 ملايين في عام 2000 بمتوسط سنوي قدره 4.2 في المئة. وعلى رغم الانخفاض الطفيف الذي طرأ على معدل النمو السكاني السنوي البالغ 3.5 في المئة أوائل الألفية وذلك خلال سنوات العقد الأول للألفية الثالثة (حوالي 3 في المئة في 2010)، فإن عوامل إضافية تؤثر على إبقاء حجم أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل مرتفعاً من بينها تزايد أعداد الخريجين وارتفاع نسبة الملتحقين بنظام التعليم والتدريب ونسبة التسرب، بالإضافة إلى توجه أعداد متزايدة من الأفراد وبالذات النساء = للانخراط في أعمال لغرض تحسين أوضاعهم المعيشية. انظر: كتاب الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001 - 2005، مرجع سابق، ص13.
14. عبد الواحد العفوري، ورقة بعنوان: "الصناعة التحويلية في اليمن.. المعوقات والحلول"، مقدمة إلى: الندوة الخاصة بقطاع الصناعة التي نظمتها مجلس الشورى اليمني للفترة من 2 إلى 3 مايو 2005. صنعاء- اليمن.
15. يمكن استخدام مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر "التخصص لبلاصا" للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية لأي بلد. ويساوي مؤشر التخصص لبلاصا" قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم، وعندما يكون المؤشر أعلى من 1 فإن هذا يدل على أن للبلد ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. قيمة هذا المؤشر لليمن في عام 2006 تساوي (4.5). انظر في ذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص85 - 86.
16. عبد الواحد العفوري، ورقة مقدمة الى ندوة مجلس الشورى...، مرجع سابق، ص4.
17. وثيقة الخطة الخمسية الثالثة- للتنمية 2006 - 2010، مرجع سابق، ص67.
18. المرجع السابق.
19. الجهاز المركزي للإحصاء - كتاب الاحصاء السنوي لعام 2011.
20. عبد الواحد العفوري، "معوقات الاستثمار الصناعي في الجمهورية اليمنية.. الحلول وسبل المواجهة" ورقة مقدمة إلى: الحلقة النقاشية حول الدور الاستثماري للقطاع الخاص، نظمتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي للفترة من 12 إلى 14 فبراير 2005، صنعاء- اليمن. ص10 - 11.
21. التقرير السنوي لعام 2011، البنك المركزي اليمني- الجمهورية اليمنية.
22. هذه البيانات مأخوذة من:
23. مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في اليمن عام 2011، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ديسمبر 2012.
24. الجهاز المركزي للإحصاء - كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999.
25. Yemen Economic Update, World Bank, Summer, 2008.